مصر: مشهد يحتاج إلى حكمة بالغة

د. كمال الهلباوي *

■ في مصر اليوم (بعد مرور عام على الثورة العظيمة) مشهد معقد يحتاج إلى حكمة بالغة. ولا يقف هذا المشهد المعقد عند القوى المتصارعة والأيديولوجيات المتقابلة فحسب، وبعضها تقليدي وبعضها مستحدث، بل يتخطى هؤلاء وهؤلاء إلى قوى تبدو متناسقة أو منسقة فيما بينها ـ النظرة الجزئية أو غير الموضوعية قائمة. الأمثلة على هذا القول عديدة، والمواقف التي تقف إلى جانب صحة هذا الكلام أو الزعم كثيرة، وسأقتصر في حديثي هذا على بعض النماذج أو الأمثلة العديدة التي لا تخطئها العين ولا يستطيع أن ينكرها حتى الجاهل أصبح يراها ويدركها كما أدركها الحكماء وحذروا منها قبل وقوعها أو قبل وقوع معظمها إذ أن الفتنة إذا أقبلت لا يدركها إلا الحكماء والعقلاء، أما إذا أدبرت فيدركها حتى الجهلاء ولو جزئيا.

المثال الأول: من مقال الثورة والثورة المضادة للشاعر أحمد عبد المعطي حجازي المنشور بجريدة الأهرام يوم الأربعاء 1 فبراير 2012 إذ يتساءل: أيهما الجدير بأن يسقط قبل الآخر؛ الطاغية أم النظام الذي يصنع الطغاة؟ وهو سؤال جميل مشروع وكانت إجابة حجازي عليه واضحة إذ كتب يقول: «الثورة أجابت على السؤال فقالت الشعب يريد إسقاط النظام، طالبت بدولة مدنية لا دينية ولا عسكرية وبنظام ديمقراطي تكون فيه الأمة مصدر كل السلطات فماذا كان جواب الثورة المضادة؟» ثم بدأ حجازي يفصل في الثورة المضادة، وكانت هنا النظرة الجزئية والنظرة التقليدية فيما لم نكن نقبله حتى قبل الثورة إذ يقول «المضادة حولت الديمقراطية إلى استفتاءات خيرت فيها المصريين بين دخول الجنة لمن يقبل اختيارها ودخول النار لمن رفضوا. كما أجازت الأحزاب الدينية الممنوعة بنص الدستور، وأجرت هذه الانتخابات التي مكنت هذه الأحزاب من السيطرة على مجلس الشعب، وبالتالي على الحكومة القادمة أو على التشريع الذي لم يعد يصدر عن الأمة، ولم يعد تعبيرا عن حاجاتنا ومطالبنا التي تتغير مع الزمن وتتطور لأن الشريعة أصبحت المصدر الرئيسي للتشريع، ولأن الأحزاب الدينية أصبحت هي المتحدثة بلسان الشريعة وهي التي ستتولى تقنينها» انتهى المقطع من كلام حجازي الذي أريد ان أشير إليه. ولا أدري كيف تكون هناك ديمقراطية دون استفتاءات وانتخابات حرة ونزيهة ولتفرز من تفرز، إسلاميين أو غير إسلاميين، ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دون حرية تكوين الأحزاب، ولا أدري كذلك لم يكره الشاعر حجازي أن تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين. أنا مع الشاعر حجازي في نقد أي كلام أو فتوى تربط بين الاستفتاء والانتخاب وبين دخول الجنة أو النار، فليس منا ملائكة ولا أنبياء، ولا يحق لأي منا أن يصنف الآخر كشيطان. ولقد كان الاسلاميون لفترات طويلة – ولا يزالون يقصون علينا من السير والتاريخ أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه وأرضاه قال: والله لو كانت إحدى قدماي في الجنة والآخرى خارجها ما أمنت مكر الله». كما يقصون علينا أيضا ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه: «لو نادى مناد يوم القيامة كل الناس يدخلون الجنة إلا واحدا لقلت إنه أنا» أو كما قال.

المثال الثاني: من جريدة الحرية والعدالة يوم 2012/1/31 حيث نقرأ: أن د. رشاد البيومي قال إن الاخوان قدموا 37 شهيدا في الثورة. وفي تفصيل الخبر يقول عن الإخوان: «إنه في سبيل ذلك قدموا (أي الاخوان) أكثر من 37 شهيدا وآلاف المصابين» وفي صفحة أخرى من نفس الجريدة خبر يقول: الاخوان تحيي ذكرى استشهاد البطل مصطفى الصاوي شهيد الميدان.... صديق القرآن. رحم الله تعالى الجميع من الاخوان وغير الاخوان وكنت أتمنى أن يحيي الاخوان المسلمون ذكرى الشهداء جميعا مع ذكر أسمائهم ومواقعهم التنظيمية دون أي تناقض في الحديث.

المثال الثالث: من جريدة المصري اليوم بتاريخ الأربعاء 1 فبراير 2012 بعنوان: فتوى تقول: إن استخدام بطاقات الائتمان الاسرائيلية المسروقة حلال، وهي فتوى الداعية السعودي عبد العزيز الطريفي. وقد علل هذه الفتوى بقوله: لا عصمة إلا لبنوك المسلمين: إن هذه الفتوى وأمثالها لا يقوم على سند من السيرة ولا الشريعة ولا التاريخ الاسلامي العظيم. إنما هي فتوى الانتقام من الآخرين ولقد طلب الرسول صلى الله عليه وسلم من سيدنا علي ابن أبي طالب أن ينام في فراشه ليلة الهجرة ليرد الأمانات إلى أهلها في الصباح رغم أن أصحاب هذه الأمانات تآمروا على الرسول صلى الله عليه وسلم ليقتلوه أو يخرجوه. ومن العجب العجاب أن ينسى الشيخ الطريفي القواعد الأمريكية والقوات الأمريكية في الخليج ولا يطالب حتى بخارطة طريق توضح متى الرحيل، وينسى كذلك تحكم الأمريكان في النفط في السعودية خصوصا والخليج عموما ويجيز سرقة بعض بطاقات الأمانات الاسرائيلية. وإذا كان هذا الخبر بعيدا عن مصر وثورة مصر إلا أن إمتدادات الطريفي في مصر لها خطورتها وترتبط بقضية التكفير واستحلال الأموال وربما الأعراض كما يرى بعضهم وترتبط كذلك بتصنيف الأموال إلى معصومة وغير معصومة وتصنيف الدور إلى دار حرب ودار سلم أو إسلام ويتجاهل الواقع العالمي الجديد ووضع الأقليات وإن خالفت دين الأكثرية، ويتجاهل الشيخ الطريفي التقدم العلمي الغربي الذي استطاع هؤلاء الشباب بموجبه سرقة بطاقات الائتمان الاسرائيلية وأقول للشيخ الطريفي إن أصحاب التقدم العلمي الحقيقي يستطيعون سرقة جميع بطاقات الائتمان في العالم الاسلامي ولكنهم قد كفاهم سرقة النفط والمواقع الاستراتيجية في بلادنا وأخضعوا بلادنا تحت حكامنا للهيمنة الغربية ومن ثم إسرائيل، ولا يزال حكامنا يعملون في إطار النظام العالمي الجديد الذي يسعى حاليا لتدمير بلاد العرب والمسلمين بدءا بسورية ثم إيران وليس هناك من مخرج إلا الخروج من بوابة النظام العالمي الجديد ثم امتلاك أسباب القوة «وأعدوا لهم ما استطعتهم من قوة ومن رباط الخيل».

المثال الرابع: الاصرار من المسؤولين على إجراء انتخابات مجلس الشورى، وهي الانتخابات التي لم تتجاوز فيها عمليات التصويت في المرحلة الأولى 10 % بينما وصلت إلى اقل من 5 % في دوائر أخرى. كيف يزعم أحد أن من أفرزتهم انتخابات الشورى أنهم قد نجحوا وهم يمثلون الشعب إذ أن الفائز في هذه الانتخابات هو حزب الكنبة الذي عاد إلى ممارسة نشاطه أعني كسله عن المشاركة. وهذه انتخابات تعيد إلى الأذهان مشهد انتخابات المخلوع ومهندس الانتخابات أحمد عز، فيما عدا التزوير.

هناك أمثلة كثيرة تؤكد خطورة الرؤية الجزئية، وخطورة المعالجة غير الموضوعية ومنها مثلا ما جاء في اليوم السابع يوم 31 يناير 2012 على لسان الشاعر والاعلامي البارز فاروق جويدة الذي نقدره ونحبه من «أن جماعة الاخوان المسلمين إتبعوا مبدأً إنتهازياً خلال الفترة الماضية بعد أن تركوا المعركة الحقيقة في الميدان وتحركوا بكثافة في الأقاليم لحشد الأصوات الانتخابية ليحصلوا على الأغلبية في مجلس الشعب ويصلوا إلى السلطة»، ثم يقول عند الحديث عن بقية القوى السياسية والمجلس العسكري «إن جميع القوى السياسية قد ارتكبت أخطاء وفي مقدمتها المجلس العسكري الذي عمل على تأجيل المحاكمات لأفراد النظام البائد مضيفا يجب أن نعترف بأنه أدى دوره رغم عدم خبرته بالعمل السياسي». ينظر الشاعر والاعلامي جويدة إلى الاخوان وإلى بقية القوى السياسية والمجلس العسكري نظره غير موضوعية فيما يتعلق بالاخوان. يرى أن للقوى السياسية الأخرى والمجلس العسكري إيجابيات رغم أخطائهم، ولا يرى إيجابيات للإخوان بل مجرد انتهازية والتفرغ لكعكة الانتخابات.

إن النظرة الموضوعية والتحليل الموضوعي يدعو إلى إلقاء نظرة شاملة على الموقف حتى نرى علاجا صحيحا لمرض قد استشرى ولا يزال رغم الثورة العظيمة التي وقعت في خطأ استراتيجي إذ انفضت يوم 11 فبراير 2011 وألقت بالمسؤولية الكاملة على المجلس العسكري، وانفضت ولم يكن لها قيادة ولا اي متحدث باسم الثورة مع كثرة القيادات والائتلافات والمتحدثين بإسمها ولكن بنظرة جزئية غير موضوعية.

ما أقسى الموقف الذي شاهدناه يوم الأربعاء 2012/2/2 في بورسعيد، ولكن المعالجة أيضا جاءت جزئية بإيقاف مدير الأمن ومدير المباحث في بورسعيد وحل مجلس إدارة إتحاد الكرة، وبقي وزير الداخلية والمجلس العسكري كل في مكانه.

وإلى أمثلة أخرى في مقال آخر حتى نهجر جميعا النظرة الجزئية في الفهم والتحليل والعلاج إلى نظرة موضوعية واسعة أو شاملة ويظل المشهد المحزن الحزين والمؤلم الأليم يحتاج إلى حكمة بالغة والله الموفق.

* المتحدث السابق باسم الاخوان المسلمين في الغرب

سيدة العاصي تقدم قوافل الشهداء قرابين للحرية

د. أميمة أحمد *

■ قبل ثلاثين عاما في الثاني من شباط/فبراير عام 1982 اجتاحت قوات الأسد الأب مدينة حماه الوادعة على كتف العاصي، ذائعة الصيت بنواعيرها، التي تحول صوتها الذي كان رمزا للخصب والنماء إلى أنين وعويل على ثلاثين ألف شخص لقوا مصرعهم في الحملة العسكرية للرئيس الراحل حافظ الأسد ضد ما اعتبره «مؤامرة خارجية، ينفذها مارقون عن القانون ويضمرون الشر لسورية التي تقاوم المشروع الصهيوني الأمريكي، المقاومة لتحرير الأراضي العربية المحتلة منذ 1967».

اتهم النظام السوري آنذاك تنظيم الأخوان المسلمين بقيادة أعمال عنف في سورية، منها تفجير مدرسة المدفعية بحلب شمالي سورية عام 1979، راح ضحيته نحو 300 طالب ضابط، ونفى الأخوان المسلمون مسؤوليتهم عن ذلك وعن غيره من أعمال العنف، غير أن النظام حظر التنظيم بإصدار القانون 49 عام 1980 الذي يجيز عقوبة الإعدام بحق كل من ينتمي لتنظيم الأخوان المسلمين.

دخلت قوات الأسد الأب مدينة أبي الفداء الاسم التاريخي لمدينة حماه ،وكانت تتكون من قوات مدربة تدريبا جيدا على قتال المدن، وهي: سرايا الدفاع، واللواء 47/ دبابات، واللواء 21 /ميكانيك، والفوج 21/ إنزال جوي وهي قوات خاصة، إلى جانب أفراد المخابرات، وأعضاء حزب البعث في حماه، وقاد تلك الحملة العقيد رفعت الأسد، الشقيق الأصغر للرئيس حافظ الأسد، واستمرت الحملة العسكرية الأمنية 27 يوما، بدأت في 2 شباط / فبراير عام 1982. حماه التي تُصنف أقدم مدينة في العالم قصفوا أحياءها، الحاضر السوق التجاري، البارودية والحميدية وغيرها من الأحياء الشعبية، ذات التاريخ العريق. راح ضحية تلك المجزرة وفق توماس فريدمان: «قام رفعت الأسد بالتباهي بأنه قتل 38 ألف شخص في حماه»، لكن مختلف التقديرات تشير إلى مقتل نحو 30 ألف شخص، وخمسة عشر ألف مفقود لازال ذووهم ينتظرون عودتهم، ولازالت قضايا الميراث والزوجات معلقة في غياب معرفة حالتهم أموات أو أحياء.

هذه المدينة الحالمة على ضفاف العاصي تغيرت ملامحها، غابت أحياء كان الأسد الأب وأخوه رفعت يظنان أن «المارقين عن القانون» يختبئون فيها، هدموا 88 مسجدا وثلاث كنائس، فيما هاجر نحو 100 ألف خارج سورية مخافة أن تطالهم عقوبة الإعدام وفق القانون 49 سيء الصيت والسمعة.

بعض الشهادات عن المجزرة

روت سيدة من سكان حي البارودية، كانت مفتشة بالتربية والتعليم أن الجنود دهموا البيت وهم نيام، وأخرجوا كل من في البيت إلى الشارع بثياب النوم، وأمروهم بالاصطفاف للجدار وأيديهم على رؤوسهم، وبعد تقريعهم بكلام بذيء، تقول السيدة، والله استغرب أين تعلموا هذا الكلام النابي ليخاطبونا به، كنا وكل سكان الحي بالشارع بملابس النوم، ثم عزلوا الرجال عن النساء وأمروهم أن يصطفوا ويولوا وجوههم نحو الجدار وأيديهم خلف ظهورهم، ثم فتحوا الرشاشات عليهم، ولم يوقفهم صراخ النسوة من الأمهات والأخوات والزوجات والبنات، اللواتي نالتهم رشاشاتهم أيضا، تصفية جماعية، راح فيها الشيوعي والإسلامي والبعثي الموالي للنظام سواء بسواء وأيا كان انتماؤهم الديني، مسلم أو مسيحي .

وسيدة أخرى من بلدة سلمية، شرق حماه بنحو 30 كيلو مترا، متزوجة من حموي، كان زوجها عضوا في فرع حزب البعث الحاكم، قالت «ذهبت أبحث عن زوجي أبو بدر بحماه بعدما فكوا الحصار عنها، كنت أمشي فوق الجثث المتراكمة فوق بعضها في ساحة العاصي وهي الساحة الرئيسية للمدينة ـ حيث تم إعدام المئات رميا بالرصاص، ولم تنفع توسلات أبو بدر لهم أنه مع النظام وعضو فرع حزب البعث، بل نهروه أن يصمت لأنه كاذب كما قيل لها من أحد شهود المجزرة».

وهكذا لم تكن ضحايا مجزرة حماه من الأخوان المسلمين كما يزعم النظام الأسدي، بل من كافة شرائح المجتمع الحموي، ومن مختلف مشاربهم السياسية والدينية، ولم يكلف النظام نفسه أن يبحث بأسباب ماحدث في حماه يومذاك، ولا معاقبة من قام بهذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بل قدم مكافآت بترفيع المسؤولين عن تنفيذ الحملة العسكرية، رفعت الأسد أصبح نائب الرئيس لشؤون الأمن القومي، ومحافظ حماه آنذاك محمد حربة تقلد منصب وزير الداخلية، ومنح الضباط المشاركون رتبا أعلى، وهو سلوك يعبر عن استهتار واضح بالإنسان، واستعلاء على المواطن ومعاملته معاملة العبيد ،مما جعل الجراح تعتمل في صدور هؤلاء المذلين المهانين عقدين ونيف، لتنفجر في 15 مارس 2011، ليسوا وحدهم هذه المرة، بل سورية برمتها انتفضت لكرامتها بعد 42 عاما من الاستبداد .

حتى اليوم نتساءل لماذا خذلت باقي المحافظات حماه آنذاك ؟ ولماذا لم تنجدها بالإضرابات والعصيان المدني لإنهاء دولة الاستبداد ؟ للأسف، وحتى المعارضة لم تكلف نفسها في بحث أسباب الاحتقان السياسي وانسداد أبواب الحوار التي جعلت الوضع يتفجر على هذا النحو؟ وبعض أطراف المعارضة اعتبرت معركتها مع النظام لمواجهة الإسلاميين. أمور كثيرة بقيت حتى اليوم كالطلسم لاأحد يعرفها، لكن النظام سجل تلك المجزرة من إنجازات الحركة التصحيحية التي انقلب فيها على رفاقه الذين رفضوا كنظام قرار 242 للتسوية مع إسرائيل، الذي أقرته الأمم المتحدة في أعقاب حرب 1967، التي هزمت فيها الجيوش العربية هزيمة نكراء، وكان يومها اللواء حافظ الأسد وزيرا للدفاع السوري الذي قاد الحرب على جبهة الجولان التي احتلتها إسرائيل ولا زالت محتلة حتى اليوم.

تعود الذكرى الثلاثون للمجزرة ولازالت سيدة العاصي تقدم الشهداء لإنهاء دولة الاستبداد، كي يعيش أبناء سورية في كنف الحرية التي يحلمون .

أخبرني أحد الأصدقاء، فرّ قبل أيام من حماه لما تتعرض له من حملة « تطهير « أعلنها الرئيس بشار الأسد ووزير داخليته، أنها تتعرض لحرب إبادة جماعية، الطرق المؤدية إليها مغلقة، والمدينة في شلل تام، لاكهرباء ولا ماء ولا مازت للتدفئة ولا مخابز، الناس تخبز على الصاج وتتدفأ بالحطب، ولا دواء ولا حليب للأطفال، إنها حالة لاتطاق، أكثر مما تعرضت له في مجزرة 1982 .

صدق المثل القائل «الولد سر أبيه» فما فعله الأسد الأب في حماه، يفعله ابنه اليوم مستعينا بشقيقه الأصغر العقيد ماهر الأسد وفرقته الرابعة لقمع المتظاهرين، كما فعل من قبل أبيه حافظ الأسد مستعينا بالشقيق الأصغر العقيد رفعت وكتائب سرايا الدفاع .

قتل آلاف الشباب، ومن يزعم أنه يعرف عدد القتلى فهو يكذب – حسب المصدر السابق –، فالسلطة نفسها –كما قال – لاتعرف عدد القتلى، المقابر الجماعية في كل مكان، دفن فيها الكثيرون وهو ما يفسر عدد المفقودين الذي تجاوز 65 ألف مفقود منذ بداية الثورة 15 مارس 2011، وأضاف «نكون متفائلين لو قدرنا عدد القتلى من المدنيين والجيش تجاوز العشرة آلاف شخص، لأن المنشقين عن الجيش يُقتلون، ويُتوقع أن تكون الأيام والأسابيع القادمة أسوأ وأشد عنفا.

ماهذا العنف الأسوأ الذي يتوقعه السوريون؟ فقال إن الخوف أن يستخدم النظام الأسلحة المحرمة دوليا لقمع المظاهرات السلمية ،مثل الأسلحة الكيماوية والأسلحة الجرثومية .

أيعقل يادكتور بشار وأنت الدارس في بريطانية، أن تقوم بكل هذا العنف ؟ ولأجل ماذا ؟ لأجل البقاء في السلطة؟ لنفترض جدلا أنك قضيت على الثورة وهذا مستبعد بعد شلالات الدم التي سفكت منذ 15 مارس الماضي، أي نظام هذا الذي تقوده على جماجم السوريين ؟

كفى ..كفى .. كفى قتلا، فالشعب السوري أحرق مراكب العودة، ولن يعيد خطأ مجزرة 1982 حين خذل حماه وتركها نهبا للقتل والتدمير والتنكيل بأهلها، وكانت عبرة لمن اعتبر لأربعة عقود من الذل والهوان، الشعب السوري كسر خوفه الذي قيده، وانتفض لاسترداد حريته وكرامته، هاتفا «الموت ولا المذلة» كي يعيش أبناؤه رافعي الرأس بين الأمم .

* كاتبة سورية مقيمة في الجزائر

الذين يريدون إحراق مصر

شحاتة عوض *

■ هناك من يرى أن المذبحة التي وقعت في مدينة بورسعيد خلال مباراة الأهلي والمصري وراح ضحيتها عشرات القتلى والمصابين، لم تكن سوى وجه آخر من وجوه التآمر على الثورة المصرية ومحاولة جديدة من المحاولات العديدة والمتواصلة لإجهاضها وتركيع الثوار ودفع المصريين للاختيار بين ثورتهم وبين الفوضى والموت والخراب. وهناك من يعتقد أن هذه الأحداث على دمويتها كانت نتيجة مشاعر منفلتة لمشجعي كرة قدم متعصبين ساعدها تراخ أمني حال دون تفاقمها ووصولها إلى هذا الحد من الإنفلات، وأنه لا ينبغي القفز فوق هذه الحقائق وإستسهال نظرية المؤامرة لتفسير كل ما يحدث في بر مصر الآن. كما يعتقد هولاء أن الذين يتحدثون طول الوقت عن مؤامرة تستهدف الثورة والإنقلاب عليها لايختلفون كثيرا في منطقهم عن هؤلاء المعادين للثورة الذين يحذرون طول الوقت من مخطط لأسقاط الدولة المصرية وإحراق الوطن.

لكن وبغض النظر عن حقيقة ما جرى في بورسعيد وهل كان ضمن مؤامرة كبرى أم انه حادث حزين يجب وضعه في سياقه الطبيعي، فإن الأمر المؤكد والذي لا يخفى على أحد، أن ما تشهده مصر حاليا من إنفلات أمني متصاعد وهذا التزامن اللافت بين مذبحة بورسعيد وبين تكرار حوادث السرقة والسطو على البنوك والمؤسسات وأعمال الخطف في بعض الشوارع الرئيسية بقلب القاهرة، يقول بوضوح أننا أمام جولة جديدة من جولات صراع مرير بين المستقبل ممثلا في الثورة وصناعها وبين الماضي متمثلا في بقايا نظام مبارك وعصابته. ولأن بقايا الماضي تدرك أن هذه معركتها الأخيرة فانها لا تتورع عن إستخدام كل أنواع الاسلحة وأشدها إنحطاطا حتى لو كانت على حساب إراقة مزيد من الدماء وإزهاق أرواح مزيد من أبناء هذا الوطن الأبرياء حتى يصلوا إلى قناعة بأن الرئيس الساقط كان محقا حين أعلن في آخر خطاباته البليدة أن على الشعب أن يختار بين بقاء نظامه أو الفوضى.

ولأن القائمين على الحكم في كل مؤسسات الدولة المصرية الآن هم إمتداد أصيل لنظام مبارك ويدركون جيدا أنه لا مكان لهم في مصر المستقبل، فانهم يبذلون كل ما في وسعهم لتحويل الثورة إلى حال من الفوضى والإنفلات، في مسعى يائس لإعادة عقارب الساعة للوراء أو على الاقل إبقاء الاوضاع على ماهي عليه بكل ما فيها من بؤس وخراب. ومن هنا فإن ما كشفته ملابسات مذبحة بورسعيد عن وجود تقصير إن لم يكن تواطؤا متعمدا من قبل آجهزة الامن لم يكن مفاجئا ولا صادما، فهذا يأتي ضمن مخطط مستمر منذ بداية الثورة للترويع والتخويف وصولا لوضع المصريين أمام الاختيار بين حريتهم وأمنهم.

حجز الزاوية في هذا المخطط هو مؤسسات الدولة البوليسية القمعية التي تعاظم دورها في عهد مبارك وتحولت الى إخطبوط هائل الأذرع ومتعدد الرؤس في كل ربوع الوطن فقد كان من المفترض أن تكون هذه الأجهزة الجسر الذي سيمر فوقه سيناريو توريث السلطة من الأب لإبنه. هذه الأجهزة وإن كانت قد تعرضت لضربة قاصمة خلال الثورة إلا أنها لاتزال فاعلة وقوية وقادرة على نشر الفوضى عبر شبكة المصالح المتعددة التي أوجدتها خلال سنوات القمع والقهر وإستنادا إلى عقيدة أمنية فاسدة. ولان هذه المنظومة تدرك جيدا أن نجاح الثورة وإستكمال أهدافها يعني الإجهاز عليها، فانها لا تتردد عن القيام بأي شيء لاجهاض الثورة وخلط الاوراق في مصر.

ورغم أن أهم الأهداف التي رفعتها الثورة منذ أيامها الاولى كان تطهير الجهاز الأمني وإعادة هيكلة وزارة الداخلية على أسس جديدة تراعي حقوق الانسان وتضمن الأشراف الشعبي على أدائها بما يضمن عدم تكرار الانحرافات الهائلة التي جرت في الماضي، فان شيئا من ذلك لم يحدث، ولم يتخذ حكام مصر الآن أي إجراء حقيقي في هذا الصدد. وقد يكون ذلك مفهوما بالنظر إلى حقيقة أن السلطة الحاكمة الآن ليست جزءا من الثورة ولم تشارك فيها، بل هي جزء من النظام الساقط وبالتالي فانها تدرك جيدا أن تطهير المؤسسات الأمنية يعني فقدانها أحد أسلحتها الأساسية في معركتها الشرسة لأعادة إنتاج النظام القديم بدون مبارك فقط. وفي مواجهة خصومها المطالبين بتطهير أجهزة الامن رفعت السلطة الحاكمة، فزاعة الأمن القومي،محاولة وضع الثورة في مواجهة مع أمن الوطن وتصوير الثورة وكأنها خطر داهم وتقديم المطالبين بتطهير المؤسسات الأمنية على أنهم ينفذون مخططا لإحراق الدولة المصرية وإسقاطها. ومثل هذا الكلام لا ينطوي فقط على خلط متعمد بين جزء فاسد من بقايا النظام وبين الدولة، بل يتضمن قدرا هائلا من التضليل والخداع، فالجميع يدرك أن الجهاز الأمني في دولة مبارك البوليسية لم تكن مهمته الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين بل كان مسخرا بالكامل لخدمة النظام وأمنه ومصالحه. ربما يقول قائل إن الوضع الأمني في مصر قبل الثورة كان مستقرا جدا وهذا صحيح، لكن الصحيح أيضا أن هذا الاستقرار لم يكن نابعا من قدرات وكفاءة أجهزة الأمن، بل كان نتيجة الخوف والرعب الذي تمثله الشرطة في نفوس المصريين كأداة للقهر والتنكيل، ونظرا للسلطات الواسعة التي كان يمارسها رجال الأمن الذين وفر لهم قانون الطوارىء سياجا لإرتكاب كل الجرائم والإنتهاكات دون مساءلة أو حساب.

إن خطورة خطاب الترويع الأمني الذي يعتمده من يجلسون في مقاعد السلطة، هي أنه يبرر إعادة إنتاج الدولة البوليسية التي قامت الثورة لاسقاطها، فعبر فزاعة الأمن يمكن تبرير بقاء الاجهزة الأمنية العديدة والمتعددة وقبضتها على الملفات المهمة في مصر، وعبر هذه الفزاعة يمكن تبرير أي إنتهاكات لحقوق المواطنين وإهدار كرامتهم بدعوى حماية أمن البلاد. ليس صحيحا أن الذين يطالبون باصلاح جهاز الشرطة وغيره من أجهزة الدولة التي طالها الفساد في ظل النظام الساقط، هم من يريد إحراق مصر، بل هؤلاء الذين يريدون الالتفاف على الثورة وأهدافها ويسعون بكل ما لديهم من سلطة ونفوذ للإبقاء على الأجهزة الفاسدة التي نخرت جسد الوطن وأكلت احشاءه على مدى عقود.

إن تطهير ألاجهزة الامنية هو مهمة عاجلة غير آجلة، ليس فقط لأنه أحد ركائز بناء مصر الجديدة، وإنما لأنه الحل الوحيد للمأزق الذي تعيشه هذه الاجهزة والعاملون فيها حاليا والذين ينقسمون إلى صنفين، فبعضهم فاسد ومنحرف ينطلق في ممارساته من موقف ثأري ضد الثورة وصناعها ولا يتورع عن فعل أي شيء للانتقام منها حتى لو أدى ذلك لإحراق الوطن بأكمله، وهولاء هم ورم سرطاني في جسد المؤسسة الأمنية لابد من إستئصاله والتخلص منه. والبعض الآخر هو من فقد توازنه بعد الثورة وهو إن كان راغبا فانه غير قادر على العودة لعمله وفق قواعد جديدة مغايرة كليا، وهؤلاء بحاجة إلى إعادة تأهيل نفسي ومهني بما يمكنهم من إستئناف عملهم وفقا لمنظومة وعقيدة أمنية تتواكب مع روح وقيم الثورة.

ومن هنا فإن البرلمان الجديد الذي خرج من رحم ثورة يناير وكان أحد أهم ثمارها، هو الآن أمام أختبار حقيقي أمام اعضائه وأمام الرأي العام، على مدى قدرته وأخلاصه في العمل على تحقيق أهداف الثورة وفي مقدمتها تطهير وإصلاح الجهاز الأمني الذي يبنغي أن يكون على رأس جدول اعماله لا سيما على ضوء ما يحدث في مصر الآن. فتطهير الأجهزة الامنية وإعادة بنائها بعقيدة جديدة وقواعد مغايرة وبشكل يضمن بقاءها جهازا لأمن المواطنين لا أمن النظام الحاكم هو أحد المعارك المهمة التي ينبغي على البرلمان خوضها بكل جسارة، ليس لأن ذلك أحد الأهداف الرئيسية للثورة، بل لأن إنجاز هذه المهمة هو المدخل الحقيقي لإستكمال باقي أهدافها من العيش والكرامة والحرية، فلا يمكن تصور حدوث ذلك مع بقاء أجهزة القمع كما هي دونما تغيير. ولا أظن أن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال البيانات والشعارات وإنما عبر حزمة من التشريعات والقوانين والخطوات العملية لترجمة ذلك على أرض الواقع بصورة تحقق معادلة الأمن والحرية معا وليس أحدهما على حساب الآخر كما يحاول البعض الآن.

يدرك الجميع أن تطهير وإعادة بناء الجهاز الأمني في مصر وتحويله من جهاز للقمع والتنكيل وإستباحة كرامة المصرين، الى جهاز في لخدمتهم وتحقيق أمنهم مهمة بالغة الصعوبة وأمامها عقبات كثيرة.

* كاتب مصري

الجزائر.. تغيير النظام السياسي أم إعادة ترتيب أوضاع المجتمع؟

د. محمد الطيب قويدري *

■ بين أفكار المعارضة المطالبة بالتغيير، التي تتخذ من مهاجمة النظام أسلوبا للتعبير عن مطالبها، ومن الدعوة إلى تغييره برنامجا لها، ومبررا لممارستها السياسية. وبين أفكار المؤيدين والمنتمين إلى دوائر السلطة، التي لا تكتفي برفض أطروحات المعارضة، والتشكيك في دوافعها ومبرراتها، وحتى في حقيقة وطبيعة نوايا أصحابها. بين طرفي هذه الثنائية التي تكاد تقوم على الجدل الضدي السلبي، هناك في الأقل رأي آخر مختلف–ليس بالضرورة توفيقيا بينهما– يتوخى الموضوعية والحياد بعيدا عن الانحياز لطرف دون آخر، أو الاندفاع وراء شهوة السلطة، أو هوى الانجراف وراء ميول الجماهير، ورغباتها الجامحة لا سيما رغبتها المشروعة في التغيير الحقيقي.

من المسلمات التقليدية في الفكر السياسي أن كل موقف يمكن أن يعبر عن رغبة في الحقيقة وعن قدرة على الوصول إليها، وليس من المثالي فقط أن يقف الناس إلى جانب الحق أينما كان ومهما كان مصدره، بل إن التجرد عن التحيز إلى المطامع، وعن اللجوء المفرط إلى البراغماتية المفيدة لكل من يرسم لنفسه أهدافا ومخططات خاصة به حزبية كانت أم شخصية، يصبح السلوك السياسي الواقعي الوحيد في اللحظات الحاسمة من تاريخ الأمم الكبيرة. وإذا كانت ممارسة السياسة و وعيها شأن كل أنشطة الإنسان الأخرى، لا يخلوان من الذاتية، فلن يكون من المتعذر على من له نصيب من النزاهة الفكرية أن يقرَّ بالرغم من شوائب ذاتيته بما هو عادل ومحق من الأفكار ومن أنماط السلوك لدى غيره؟

معارضو النظام يتفقون تلقائيا على ضرورة الدعوة إلى التغيير الجذري للنظام السياسي في الجزائر، ولا يرون هذه الغاية تتحقق إلا برحيل مجمل الطبقة السياسية التي ارتبطت أسماء أصحابها بتنفيذ السياسات المختلفة للنظام، دون مراعاة بعض حسناته، التي قد لا تبرر استمراره ولكنها تسمح بإنصافه، ودون تقدير أضرار أي انقلاب مفاجئ للأمور على الساحة الوطنية التي لم تشف من عواقب وخيمة لصراع مرير لم يتوقف نهائيا بعد. بل إن مثل هذا القلب الجذري للأمور مطلوب لديهم بذاته على اعتبار أنه صلب عملية التغيير، التي تشمل الأشخاص تماما مثلما تشمل السياسات والبرامج، فالأشخاص متهمون بأنهم رموز فساد أو متورطون به بصورة كلية أو نسبية. والسياسات ينظر إليها على أنها متناقضة، وفاشلة، ولا تتاح لها الفرصة لتصل إلى نهاياتها «المنطقية». ويفسر ذلك بأن تلك السياسات ليست أكثر من صيغ مزيفة لمشاريع لا يؤمن بها صانعوها أصلا، بل يدعونها ادعاءً، وربما يتبنونها بقصد إفشالها بصورة متعمدة ومقصودة. وفي غمرة الحماسة لجذرية التغيير يغفل بعض هؤلاء الفرق بين ممارسات السلطة وأخطائها، وبين الإكراهات الموضوعية التي واجهتها الدولة الناشئة بعد الاستقلال، وما زالت جذورها عميقة التأثير في بنية الدولة ومؤسساتها.

فجزء من الصراع الراهن بين النخب ذات المكونات المختلفة، يعود إلى الاختيارات المبدئية الأولى نفسها، وإلى تطبيقاتها في الواقع، وإذا كان الجميع يعترف بأن اختيار الاشتراكية مع بداية الاستقلال كان متفقا عليه بين مختلف السياسيين، فإن الاختيار الثاني الذي مازالت آثاره تنذر بانقسام في الرؤية حتى لدى «الأسرة الثورية» نفسها هو اختيار تأطير الدولة ومؤسساتها بمن اعتبروا آنذاك «أصحاب الخبرة» من قبل البعض وأبرزهم الرئيس الراحل هواري بومدين، ونظر إليهم من قبل البعض الآخر على أنهم «أعوان فرنسا» الذين لا تشفع لهم كفاءتهم أو خبراتهم مهما كانت قيمتها. وبعد تغيير 1965 ، لم يكن أمام بومدين العازم على التخطيط لتنمية البلاد، وتنفيذ سياسات جريئة وسريعة لنقلها من حالة التخلف، إلى حالة مواكبة للبلاد المتقدمة، سوى أن يستثمر كل ما وقع بين يديه من موارد بشرية متاحة، ومن المؤسف أن الكتاتيب التي تخرج منها أمثاله لم تكن تسمح دائما بإعداد رجال دولة وكوادر فنية وإدارية مثلما سمحت به المدرسة الاستعمارية. لقد كان اختيارا مرا ومحتوما، وقدم في وقته على أنه تعبير عن المصالحة بين النخبة الثورية والنخبة المتعلمة القليلة الموروثة عن الاستعمار، وقد وضع كل ذلك تحت شعار «التضامن الوطني». وإذا كانت إيجابيات هذا الخيار الآنية واضحة في ذلك الوقت، فإن سلبياته اتضحت فيما بعد عندما عاد الصراع بالبلاد إلى نقطة البدء وعاد الحديث بصوت عال عما سمي «حزب فرنسا» أو طابورها الخامس الذي يقدم بعض أصحابه النفوذ الفرنسي في الجزائر حتى على مصالح الأمة العليا. والسؤال المطروح اليوم هو التالي : هل كان بومدين يملك ورقة أخرى بديلة عن ورقة ضباط فرنسا وأعوانها الإداريين، إن ذلك ما سيجيب عنه التاريخ.

من جهة أخرى لا يبدو على بعض معارضي النظام أنهم يهتمون بخطأ النظرة إلى من يطلق عليهم في الجزائر «الإطارات الوطنية» دون التمييز بينهم بحسب مسؤولية كل منهم عن الخطأ والفشل المسجل في كثير من الميادين، فمنطق المعارضة الراهن، في عمومه لاسيما شقه الإعلامي، ينظر إلى أعوان الدولة باعتبارهم كتلة واحدة قابلة للإدانة، والمشكلة في منطق يعمم أحكامه السلبية أنه يؤدي إلى تجريم الآخر، باعتباره لا يعترف حتى بمبدأ «الفروق الفردية». كما أن جعل الإدانة بديلا عن المحاكمة العادلة يؤدي بالخطاب الإعلامي السياسي إلى إضعاف النظرة الإنسانية التي تعترف للإنسان بمقومات إنسانيته كلها: أي الاعتراف له بضرورة الحرية الخلاقة، وبضعفه، وبمسؤوليته عن أفعاله.

في الجانب النقيض تقف أفكار موالية وحتى ممالئة للسلطة في بعض صيغها الانتهازية، وغالبا ما تستند تلك الأفكار إلى مشروعية الولاء للدولة، ولصورتها المثالية العامة، وهيبتها، وحتى إلى شرعية تمثيلها للثورة مستمدة ذلك من التاريخ ومن الوطنية الجزائرية وتضحيات الشهداء، ولا يخفى أن هذه الأمور تتعلق كلها برأس المال الرمزي والمعنوي للأمة الذي يشترك فيه الجزائريون جميعا، ولا يعقل أن يقصى منه إلا من اختار بحرية واقتناع أن يقصي نفسه منه إذا ما اختار التنكر لوحدة الأمة ومصيرها، أو الانفصال عنها أو معاداتها. لكن السلطة الناشئة بعد جانفي 1992 لم تكن لتقبل بوجهة نظر أخرى بعد أن اعتمدت سياسة المواجهة الأمنية، ومع ذلك فقد استطاع الرئيس زروال بشخصيته المستقلة القوية أن يعيد فتح باب الحوار، وأن يضفي الحيوية على نشاط الأحزاب السياسية داخل البرلمان، بالرغم من تفشي التزوير. كما استطاع الرئيس بوتفليقة أن يهذب التشدد الاستئصالي، وأن يغير من توازنات السلطة، ولو أنه من جهة أخرى كبح حيوية الأحزاب وأضعف وظيفة التمثيلية الوطنية وحتى المحلية لحساب الإدارة.

بين هذين الطرفين المتنازعين الذين ينفي أحدهما الآخر نفيا قاطعا رافضا إياه، ينتصب الواقع الموضوعي الذي لا يعبأ بالتصورات النظرية إلا بقدر اقترابها منه واعترافها به واستنادها إلى شروطه، ثم بتفسيره استنادا إلى قوانين تكوينه الأصلية، وليس باللجوء إلى شوائب التفكير الذاتية مؤيدة كانت أم معارضة؟من المهم أن نذكر بكون إصلاح النظام مسلمة وضرورة محل إجماع الجميع في الجزائر، غير أن مطلب إصلاح النظام يفترض أن تعبر عنه نخب حية أخذت مكانها الطبيعي والفاعل ضمن مجتمع سليم ليس هو بدوره بحاجة إلى إصلاح صحيح. لأن التطور الاجتماعي الذي عرفته البلاد منذ رحيل الاستعمار عنها آل بعد بومدين إلى فساد عام ليس الفساد السياسي أكثر من تعبير مكثف عنه، فالعلاقات الاجتماعية التي تشكل بنية المجتمع تشكو اليوم من عديد الاختلالات، والمعايير والقيم التي تستند إليها عرفت اضطرابا شديدا هز تلك البنية من أساسها. ومن مظاهر الاضطراب المذكورة البادية للعيان: انهيار قيم العمل، وتفشي سلوك الاتكال على الدولة، منذ الثورة الزراعية، والاستسلام للطمع، والكسب السريع منذ طرح مفهومي الإصلاحات واقتصاد السوق، فكانت النتيجة الانصراف المتعمد عن النشاط الإنتاجي.

وقد أدى انهيار سلم القيم والمعايير إلى تداخل الأدوار والوظائف داخل المجتمع بين الأفراد والجماعات، وبين النخب بصورة توحي بانفلات أواصر العقد الاجتماعي، والوصول إلى درجة فساد النظام الاجتماعي. ومما زاد من تفاقم الأوضاع تكليف السلطة التنفيذية المؤلفة من موظفين إداريين بأداء وظيفة البديل «غير المناسب» للطبقة السياسية في تسيير الشأن العام، وقد أفضت هذه النتائج إلى تقوقع المجتمع على نفسه وابتعاده عن الدولة وعن القانون بحيث أصبحت العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي والقانوني يتم إقرارها وتنفيذها والالتزام بكل ذلك خارج إطار سلطة الدولة، وخارج دائرة نفوذ القانون، فعلى سبيل المثال أضحى العرف بديلا للقوانين في ما يتعلق بالبيع والشراء والمبادلة والمقايضة، وأضحت قوته لا تضاهيها قوة اللوائح والتدابير الإدارية والنصوص وحتى العقود والأحكام القانونية لا سيما القضائية. وبذلك أضحت السوق العرفية التي تطلق عليها السلطة تسمية «السوق الموازية» أهم كما وكيفا من السوق التي تشرف على تنظيمها وتسييرها أجهزة الدولة. ومن النافل القول إن المجتمع ممثلا بالجماعات والأفراد المتعاملين فيما بينهم خارج نطاق نفوذ القانون، هذا المجتمع لم يتخل عن الإدارة حتى وإن كان لا يعترف بها ضمنيا، بل إنه استخدمها كأداة لتحقيق أهدافه الخاصة، استخداما جزئيا حافظ فيه على استغلالها دون تجاوز هذا الحد. ومن أمثلة ذلك بيع المساكن والشقق والقطع الأرضية والمزارع، إلخ ...بطريقة عرفية مع استخدام المصادقة، أو الوكالة لدى الموثقين، أو الاعتراف بالدين...إلخ.

وهكذا لجأ كيان المجتمع إلى التعبير عن موقفه من السياسات التي فرضت عليه بردود أفعال، وبتصرفات تلقائية وعفوية في الظاهر، لكنها في حقيقتها منظمة ومتسقة على نطاق المجتمع كله بالرغم من اتساع رقعة البلاد الجغرافية من جهة، ومن تنوع تركيبتها البشرية وتعدد مشاربها الثقافية، مما ينبئ عن وجود بنية مجتمعية منظمة ومتماسكة لم تستطع الدولة عبر نخبتها المتعلمة أو نصف المتعلمة في الغالب الاعتراف بها بسبب استعلائها من جهة، وبسبب استلاب العديد من مكوناتها ذات المرجعيات الوافدة، وبسبب القصور في التفكير.

مما سبق يمكننا القول على سبيل الاستنتاج إن المعارضة السياسية الجزائرية على اختلاف مكوناتها وتوجهاتها الفكرية والسياسية ركزت جهدها على جعل النظام ومايصدر عنه موضوع نظرتها من خلال انتقادها الدائم للسلطة القائمة ولأدواتها التنفيذية الإدارية والأمنية، لكن المعارضة أغفلت في غمرة هذا الاستقطاب الحاد موضوعها الحقيقي وهو المجتمع، وبسبب ذلك لم تستطع استنباط أفكار لبرامجها السياسية من خط سلوك المجتمع وتفكيره التلقائي، ومن تطوره غير المراقب من قبل الدولة. لذلك لا تعبأ العديد من مكوناته وكثير من أفراده بالخط الانتقادي الهجومي الذي يسود كل شيء تقريبا، ويساهم في إنتاج فكر يومي تدميري غاضب لا ترضيه أية سياسة ولا يستجيب للترغيب والترهيب إلا استجابات ظرفية عابرة تتلاعب بها كل ريح للتغيير وحتى للفوضى. بينما كان بإمكان المعارضة الموضوعية طرح بدائل للإصلاح الاجتماعي والتربوي، والدعوة إلى سياسات تتجاوز في جرأتها قوة تخطي المجتمع للسلطة لكي تزيد من قدراتها على الإقناع الذي هو وظيفة كل سياسي سواء أكان فردا أم تنظيما.

من الجهة المقابلة يصدق على السلطة ما يقال عن المعارضة فهي في عز الأزمة رفعت في وجه «الإسلام السياسي» شعار مصالحة الجزائر مع نفسها، وهي مصالحة انتظرها الشعب طويلا لكنها لم تأت، ونتحدث هنا عن المصالحة بين المواطن والجهاز البيروقراطي المتهم من قبله بالتزوير، والمصالحة بين القانون والعرف، وبين المجتمع والدولة التي ينبغي أن تبقى آلة لخدمته لا قفصا يحد من حريته ويجمد عقله، ويهدد بتخفيض قابليته للحياة واستمتاعه بها، والمصالحة بين القانون وتطبيقات منفذيه في الممارسة..إلخ.

كما يصدق على السلطة ما يقال عن المعارضة من جهة كونها لا تبحث عن تجديد تركيبتها من حيث الجانب البشري، فسلاسل الشيوخ الذين فقدوا، لا بسبب تقصير منهم وإنما بفعل تقدم العمر، وتناقص القدرات الصحية والذهنية لمعظمهم، تلك الطاقة الضرورية للنشاط والرؤية واتقاد الذهن، هؤلاء أضحوا اليوم عبئا ثقيلا على الأجيال الجديدة بدلا من أن يصبحوا محل تبجيل واحترام بفعل قيمة منجزاتهم أيام شبابهم المجيدة. وهكذا بدا التقاعس عن تجديد النخبة السياسية والإدارية سياسة مقصودة لا يعلم الحكمة منها غير أصحابها المنعزلين عن سياق مجتمع يعيش ويتحرك ويبدع خارج الأطر الرسمية، وهو يتجه بالتدريج نحو الابتعاد بحياته وتاريخه عن الدولة ومجالات نفوذها. الدولة التي كانت ثمرة تضحياته وهي رأس المال الذي تعتز به الأمة، وهي اليوم أكثر من أي وقت مضى بأمس الحاجة إلى المجتمع وإلى أن تخصه بكل عناية حريصة مبتكرة وخلاقة، لأن أخطار الاستعمار ما زالت ماثلة كما كانت في الماضي، بل هي اليوم أشد خطورة وأكثر إيلاما للأمة. في الأخير يجدر التنويه أننا لم نتناول هنا سوى الجدل بين خطاب السلطة وخطاب المعارضة، وأثرهما على ثنائية الفساد والإصلاح المطروحة بقوة في الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي الجزائريين، أما الإشكالية العامة للإصلاح فتقتضي الوقوف على الأزمات العميقة التي تعانيها الساحة السياسية، مثل أزمة الاستقطاب الجهوي في الصراع على السلطة داخل المجتمع، وضمن الطبقة السياسية، ومثل إشكالية أولوية التطبيق في مجال تفعيل النصوص القانونية والأحكام القضائية، إلى غير ذلك من القضايا التي تستحق منا مزيدا من الاهتمام والتأمل في مناسبات ومواقف أخرى.

* إعلامي وباحث جزائري، نائب سابق، عضو مجلس الشورى المغاربي سابقا.